



دراسات أكاديمية

سلسلة يصدرها المجلس في مجال
تطوير الدراسات العليا ودعم البحث العلمي
وبناء القدرات

الإصدار الثالث

التعليم العالي وأسواق العمل العربية
" دراسة تحليلية "

اعداد

أ.د/ معتز خورشيد

مدير المجلس العربي

للدراسات العليا والبحث العلمي

(ديسمبر ٢٠١٣)

تقديم

استكمالاً للدور المنوط بتحقيقه بالمجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي – كأحد المؤسسات العلمية لاتحاد الجامعات العربية – الرامى الى دعم الدراسات العليا وتطوير البحث العلمي وتنمية قدرات اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث العربية.

ولتحقيق استدامة التواصل بين المجلس والمجتمع الأكاديمى بالجامعات العربية من جهة، ومجتمع المهتمين بقضايا التعليم العالى والبحث العلمى العربى من جهة أخرى، فقد رأت ادارة المجلس ان تصدر سلسلة من الدراسات الأكاديمية والبحثية تركز على ماينم تحقيقه تباعا من أنشطة علمية ينجزها المجلس في اطار خطته الخمسية (٢٠١٣ - ٢٠١٧) والتي ترجمت الرؤية الاستراتيجية للمجلس في العصر المعرفى بالألفية الثالثة الي برامج تنفيذية ومشاريع ذات اطر زمنية محددة، ذلك بالاضافة الى الدراسات الأكاديمية والعلمية التى تقدم من أعضاء الهيئة العلمية بالجامعات ومراكز البحوث العربية.

ونأمل من وراء نشر هذه المتوالية البحثية ان نضيف لبنة الي صرح التعليم العالى والبحث العلمى وان تصل الرؤي والأفكار المتضمنة بها الى كافة الأطراف المعنية بتطوير وتحديث منظومة البحث العلمى والدراسات العليا وتنمية القدرات بالجامعات العربية.

والله من وراء القصد..

وهو الهادي الي سواء السبيل.....

أ.د/ معتز خورشيد

مدير المجلس العربى

للدراسات العليا والبحث العلمى

قواعد نشر الدراسات بالسلسلة

- ١- ان تمثل الدراسة إضافة علمية، نظرية او تطبيقية، في مجال تطوير الدراسات العليا ودعم البحث العلمي وتنمية القدرات.
- ٢- الا تكون الدراسة قد سبق نشرها، ويرجي الاقرار بذلك ضمن خطاب توجيه الدراسة، ويمكن قبول الدراسات السابق تقديمها في مؤتمرات علمية
- ٣- الا تتجاوز الدراسة ٣٠ صفحة بحجم (الكوارتو، مسافة ونصف) شاملا المراجع والملاحق.
- ٤- ان تعتمد الاصول العلمية المتعارف عليها في اعداد ونشر الدراسات والتقارير العلمية بما في ذلك التقديم للدراسة وتعريف اهدافها والمنهجية المتبعة، والتوثيق الكامل للمراجع والجداول، وإدراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصلت اليه الدراسة، على ان تتضمن في بدايتها قائمة المحتويات.
- ٥- يشار الي المراجع في متن الدراسة، وفق القواعد العلمية المتبعة للنشر، ويشار الي جميع الجداول بأرقام متتالية، ويحبذ فصلها في ملحق المقال او في صفحات مستقلة.
- ٦- يجري النشر اساساً باللغة العربية، ويجوز نشر دراسات باللغة الانجليزية في حالة تعذر كتابتها باللغة العربية، ويرسل في كل الاحوال مع الدراسة ملخص لايتجاوز (١٥٠) مائة وخمسون كلمة باللغتين العربية والانجليزية، وفي حالة نشر الدراسة باللغة الانجليزية يرسل الملخص باللغة العربية فقط.
- ٧- يشار في خطاب توجيه الدراسة الي الصفة الحالية لمعد الدراسة.
- ٨- تخضع الدراسة للمراجعة والتقييم من قبل رئاسة ومستشاري التحرير أو محكمين يتم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات العربية.

المحتويات

- ١ • مقدمة
- ٢ • الجزء الأول : عائد التعليم والانتاجية والبطالة
- ٢ أولاً: بطالة الشباب فى العالم العربى
- ٧ ثانياً: العائد الاقصادى للتعليم العالى
- ١٠ ثالثاً: مصيدة انخفاض الانتاجية وتراجع العائد
- ١٣ رابعاً: النمو السكانى وعرض قوة العمل العربية
- ١٤ خامساً: مشكلة القطاع غير الرسمى
- ١٦ سادساً: معوقات توفير فرص عمل لخريج التعليم العالى
- ٢١ • الجزء الثانى : قضايا ذات بُعد استراتيجى مستقبلى
- ٢١ أولاً: مستقبل التعليم العالى
- ٢٣ ثانياً: التعليم العالى واقتصاد المعرفة
- ٢٤ ثالثاً: التعلم مدى الحياة واقتصاد المعرفة
- ٢٨ • الخلاصة
- ٣١ • المراجع

مقدمة

يشهد مناخ التعليم العالي تغيرات غير مسبوقة في عصر الثورة المعرفية بالألفية الثالثة، تتمثل في تنامي معدلات الطلب على خدمات التعليم، وتزايد الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة والبرامج التعليمية عبر الحدود، وتنوع انماط واساليب وتكنولوجيا التدريس والتعلم. كما تطلبت عملية التحول الى مجتمعات المعرفة ضرورة انشاء مراكز للتعليم المستمر والتعلم مدى الحياة، ووجود توقعات راسخة بمزيد من الشفافية وآليات حديثة لضمان الجودة والاعتماد، وتعدد في الهياكل المؤسسية للجامعات وسياسات حوكمتها، وزيادة الضغوط على مؤسسات التعليم العالي لتنويع مصادر تمويلها وضمان استدامتها المالية. وهو أمر يتطلب اعادة النظر في الاستراتيجيات والتوجهات المستقبلية والسياسات الرامية الى تعزيز قدرات التعليم العالي في مجالات الحوكمة والجودة والاتاحة والاستخدام الامثل للموارد المالية.

وبالاضافة الى هذه التحديات التي يفرضها المناخ التعليمي الجديد بالألفية الثالثة وضرورة التوائم مع انعكاساتها، فإن منظومة التعليم العالي العربي تعاني - في الوقت الراهن - من اختلال هيكلي رئيسي يخص العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات اسواق العمل. فبرغم تزايد معدلات بطالة الشباب في جميع انحاء العالم بفعل الأزمة المالية والاقتصادية لعامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، فقد شهدت الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات أكثر ارتفاعاً واستمراراً على مدى العقد الماضي. إذ تفيد المؤشرات الاقتصادية لأسواق العمل ان معدلات البطالة بين الشباب - وعلى وجه الخصوص خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي - تتراوح من (٢٥%) في البلدان العربية بشمال أفريقيا، الى (٢١%) في باقي بلدان الشرق الأوسط في عام ٢٠١٠، وهي معدلات مرتفعة بشكل كبير عند مقارنتها بقارة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١٥%)، وجنوب آسيا (١٠،٢%)، وشرق آسيا (٦،٨%)، والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء (١١،٥%). كما تعاني الدول العربية - في نفس الوقت - من تراجع في إنتاجية العمل وانخفاض في العائد الاقتصادي المتوقع للتعليم وقصور مؤسسات التعليم في توفير خريج يحقق متطلبات العصر المعرفي ، وبما يمكن أن يساهم في تراجع معدلات أداء الاقتصادات العربية بشكل عام وتزايد اختلال أسواق عملها، بشكل خاص.

وتسعى هذه الورقة التحليلية الى دراسة العوامل المؤثرة في تعاضم نسبة البالغين العاطلين عن العمل من الحاصلين على درجات جامعية بالدول العربية، وذلك أخذاً في الاعتبار بقوى العرض (مخرجات العملية التعليمية) ومعطيات الطلب (فرص العمل المتاحة بالأسواق). إذ ان ارتفاع معدلات البطالة لا ينشأ فقط من عدم القدرة على توفير فرص عمل كافية للخريجين، ولكن أيضاً لقصور مؤسسات التعليم العالي العربية في إعداد خريج يتلائم مع خصائص أسواق العمل بالألفية الثالثة.

بناءً على ما سبق، تسعى الورقة الى تحليل أداء اسواق العمل العربية من حيث دور التعليم العالي في توفير المهارات والجدارات الداعمة لعمليها والقصور الملاحظ في توفير فرص العمل لشباب الخريجين، بالتركيز على جانبين رئيسيين. يتناول الجانب (او الجزء) الاول المعضلات الحالية التي تساهم في اختلال أداء أسواق العمل وزيادة معدلات البطالة وتراجع انتاجية العمل وانخفاض العائد الاقتصادي للتعليم العالي في الدول العربية. كما يناقش هذا الجزء ظاهرة تزايد حجم القطاع الاقتصادي غير الرسمي والمعوقات التي تحول دون ايجاد فرص عمل ملائمة للشباب العربي المتعلم. ويناقش الجزء الثاني من الورقة بعض القضايا ذات البعد الاستراتيجي المستقبلي من حيث تأثيرها على اسواق العمل والتعليم العالي في عصر المعرفة بالالفية الثالثة. حيث تركز الورقة على مستقبل منظومة التعليم العالي العربي وخصائصها المرغوبة، وعلاقة التعليم العالي والتوجه العالمي للتعليم مدى الحياة وبالتحول إلى الاقتصاد المعرفي بالدول العربية، ومن ثم السياسات المستقبلية الرامية الى مواكبة التعليم العالي واسواق العمل العربية في عصر الثورة المعرفية بالالفية الثالثة.

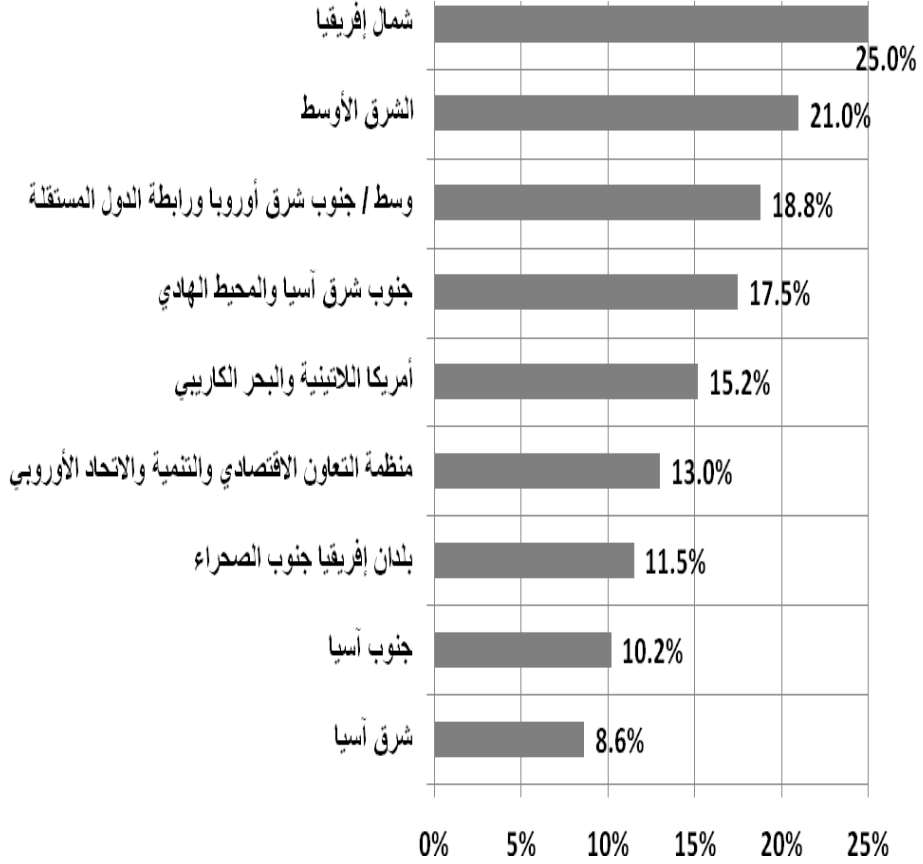
الجزء الاول: عائد التعليم والانتاجية والبطالة

أولاً: بطالة الشباب في العالم العربي

عند تقييم معدلات البطالة بين الشباب على مستوى أقاليم العالم، نجد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – التي تضم معظم البلدان العربية - تفوق معظم أقاليم العالم في ارتفاع معدلات البطالة (انظر شكل (1)). ففي حين تتراوح معدلات البطالة بمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا من (٢١%) الى (٢٥%)، تقدر هذه المعدلات بنحو (٨,٦%) في شرق آسيا ونحو (١٠%) في جنوب آسيا و (١٥%) في أمريكا اللاتينية.

ومن ثم يتضح أن الدول العربية تواجه تحديات هامة ومتشابكة تتطلب صياغة العديد من السياسات غير النمطية في مجالي عرض قوة العمل (المتتمثلة في مخرجات التعليم العالي) والطلب على قوة العمل (المُعتمدة على ما توفره الدولة من وظائف لخريجي التعليم العالي). وتتبع أهمية هذه النوعية من السياسات.

شكل (١) معدلات البطالة بين الشباب ٢٠١٠ (%)



المصدر: Gara Melo. A and T Melonew . (eds) (2011)

في أنها تتعامل مع موارد بشرية وطنية أكثر تعليماً وقدرة على التفاعل مع عصر العلم والمعرفة بالألفية الثالثة، فضلاً عن التكلفة الاستثمارية المرتفعة لإعداد هذه الموارد وتأهيلها مهنيًا.

وبرغم زيادة معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية لعامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) فقد شهد خريجو التعليم العالي بالمنطقة العربية استمراراً في زيادة معدلات البطالة بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (شكل (٢)). إذ تراوحت هذه المعدلات في عام (٢٠١٠) من (١٦%) في الأردن و (١٩%) في المغرب الى (٢٢%) في مصر. وعند مقارنة هذه المعدلات بمتوسط معدلات البطالة في كل من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - التي لم تتعدى نسبة (٣,٥%) في المتوسط - فإن الامر يتطلب الدراسة والتحليل الاقتصادي ومن ثم اقتراح السياسات البديلة لمعالجة هذا القصور في الاداء.

والامر الأكثر خطورة ، ان بعض الدول العربية قد شهدت تدهوراً ملحوظاً في معدلات البطالة خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠. إذ يلاحظ أن معدلات البطالة بتونس قد ارتفعت - على سبيل المثال - من (٨,٧%) الى ما يزيد عن (٢١%) خلال هذه الفترة. كما يلاحظ أن معدلات البطالة في مصر - للحاصلين على درجة جامعية - قد تراجعت من (٢٨%) في عام ٢٠٠٠ الى (٢٥%) في عام ٢٠١٠ أى بنسبة انخفاض تقدر بنحو (٣%) فقط خلال عشر سنوات. وتمثل دراسة هذه التغيرات الهامة في معدلات البطالة أمراً ضرورياً عند البحث في السياسات والبرامج لتطوير منظومة التعليم العالي وأسواق العمل بالدول العربية على حد سواء [٦,١٠].

مستويات واتجاهات البطالة

تزداد معدلات البطالة بالمنطقة العربية - التي تتركز في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا - بنحو (١٤%) في المتوسط عن أى منطقة أخرى بالعالم، فيما عدا منطقة الصحراء الافريقية. وتمس مشكلة البطالة كل دول المنطقة بما فيها دول الخليج المصدرة للنفط التي تعد من الدول المستوردة للعمالة. يُمكن تفسير وجود بطالة في الدول الخليجية المستوردة للعمالة بعوامل متعددة من أهمها :- (i) اتجاه العمالة الوطنية الخليجية للقطاع الحكومي سعياً للحصول على فوائد وحوافز دون الحاجة إلى بذل مجهود كبير، (ii) نقص الكوادر البشرية الوطنية المتخصصة المطلوبة بالقطاع الخاص، وأخيراً (iii) عزوف القطاع الخاص عن تشغيل العمالة الوطنية نظراً لارتفاع تكلفتها بالمقارنة بالعمالة المستوردة في الكثير من الاحيان.

إذ تقترب معدلات البطالة - في عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال - في بعض الدول العربية الى (٢٠%) أو أكثر، مثل الجزائر (٢٣%)، والمغرب (١٩%)، والصفة الغربية وغزة (نحو ٢٥%).

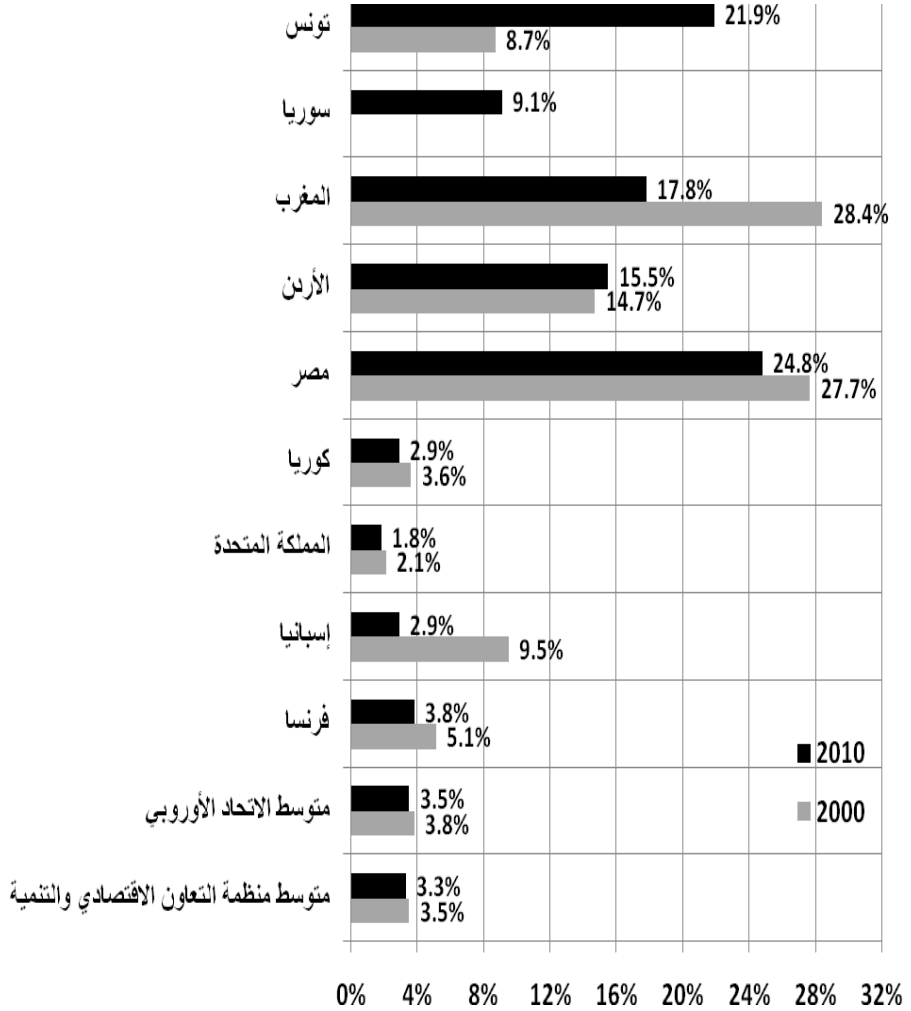
ومن المؤكد أن زيادة معدلات البطالة تؤدي الى العديد من الانعكاسات الاقتصادية السالبة مثل تراجع نسبة العمالة في الأنشطة المنتجة، وزيادة حجم القطاع غير الرسمي، وتراجع معدلات نمو النشاط الاقتصادي واختلال هيكل الأجور [١٤]. كما تشير مؤشرات أسواق العمل الى استمرار ارتفاع معدلات البطالة بالمنطقة العربية من (٨%) في عام ١٩٨٠ الى نحو (١٥%) في عام ١٩٩٠، ثم الى ما يقارب (٢٠%) في الألفية الثالثة.

والامر الاكثر أهمية ، ان الشباب الحاصل على مستوى تعليمي عال يمثل الشريحة الأكبر في مجمل الباحثين عن عمل (أو مجمل أعداد العاطلين). (انظر شكل (٣)). اذ تفيد إحصاءات جمهورية مصر العربية – على سبيل المثال – إن نسبة (٤٢%) من قوة العمل تمثل الفئة التعليمية الحاصلة على التعليم الثانوى أو أعلى، في حين أن نسبتها في جملة الباحثين عن عمل تصل إلى نحو (٨٠%). وبرغم أن هذه الشريحة الأكثر تعلماً من السكان في الجزائر لا تتعدى (٢٠%) من قوة العمل، فإن معدل مساهمتها في الحجم الكلى للبطالة يُقدر بنحو (٣٨%).

وبرغم مشاركة مناطق عالمية أخرى للمنطقة العربية في ارتفاع معدلات البطالة في العمالة الأكثر شباباً والأكثر تعلماً، فإن المنطقة العربية اتسمت باستمرار زيادة معدلات البطالة بين الشباب أو استدامتها. ويرجع استمرار هذه الزيادة لفترة زمنية ممتدة قد تصل في بعض الدول مثل مصر إلى نحو (٣٠) عاماً، إلى ثلاث عوامل هي: التوسع في معدلات التعليم العالي ، وارتفاع أعداد الطلاب المسجلين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى تباطؤ معدلات التصنيع والتحديث التكنولوجي [١٤].

وتتسم مشكلة البطالة في معظم الدول العربية بأنها هيكلية، أى أنها تتبع من اختلال العلاقة بين عرض قوة العمل والطلب عليها.. ومن ثم فإن زيادة مخرجات التعليم من الممكن أن يصاحبها زيادة مماثلة في معدلات البطالة.

شكل (٢) معدلات البطالة للحاصلين على درجة جامعية %



المصدر: Kosarajo, S. and H. Zaafrane (2011):

شكل (٣) التوزيع النسبي لقوة العمل والبطالة بالدول العربية بحسب المستوى التعليمي

الدولة	نسبة قوة العمل من الحاصلين على ثانوى او اعلى	نسبة العاطلين عن العمل من الحاصلين على ثانوى واعلى
مصر	٤٢,٠	٨٠,٠
البحرين	٢٤,٩	٥٩,٠
المغرب	١٦,٤	٢٩,٦
الأردن	٤٥,١	٤٣,٦
الجزائر	٢٠,٠	٣٧,٨
عمان	١٥,٤	٣٩,٧
تونس	٤٢,٦	٤٢,٥

المصدر : Galal, A (2002) and World Bank (2003)

ثانياً : العائد الاقتصادي للتعليم العالي

يمثل العائد الاقتصادي أحد العوامل المؤثرة على مسار التعليم العالي ومعدلات الالتحاق به ومن ثم السمات الخاصة بعرض قوة العمل المتمثلة في خريجه. كما أن ارتفاع العائد الاقتصادي يساهم في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل عام. ولتقدير الانعكاسات الموجبة للتعليم العالي الجيد على الأداء الاقتصادي، يتعين قياس العائد المتحقق منه في مقابل التكلفة المرتبطة بأوجه نشاطه.

إذ يستخدم معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return (IRR)) في هذا المجال كمقياس اقتصادي معياري لتقدير مدى ربحية الاستثمار في التعليم العالي من خلال حساب التكاليف والمنافع على النحو التالي [٦]:

١- تقاس التكلفة المباشرة للتعليم بقيمة الرسوم الدراسية في حالة الجامعات الخاصة، أو حجم الإنفاق على الخدمة التعليمية عند التعامل مع الجامعات الحكومية (التي لا تحصل رسوم دراسية)، وبالطبع فإن مؤشر نصيب الطالب من جملة الإنفاق على العملية التعليمية يمثل أحد المؤشرات الهامة للمقارنة بين كفاءة نظم التعليم العالي بين الجامعات وعبر الدول.

٢- يضاف إلى التكاليف المباشرة كلفة الفرصة البديلة، أي الدخل الضائع خلال الوقت الذي يستغرقه الطالب لاستكمال متطلبات الدرجة الجامعية محسوباً على أساس متوسط راتب خريج مرحلة التعليم الثانوي خلال هذه الفترة.

٣- يقدر العائد الاقتصادي بالأجر المتوسط الذى يتقاضاه الحاصل على الدرجة الجامعية مضروباً فى معدلات تشغيله طيلة دورة حياة عمله بالإضافة الى علاوة التقاعد.

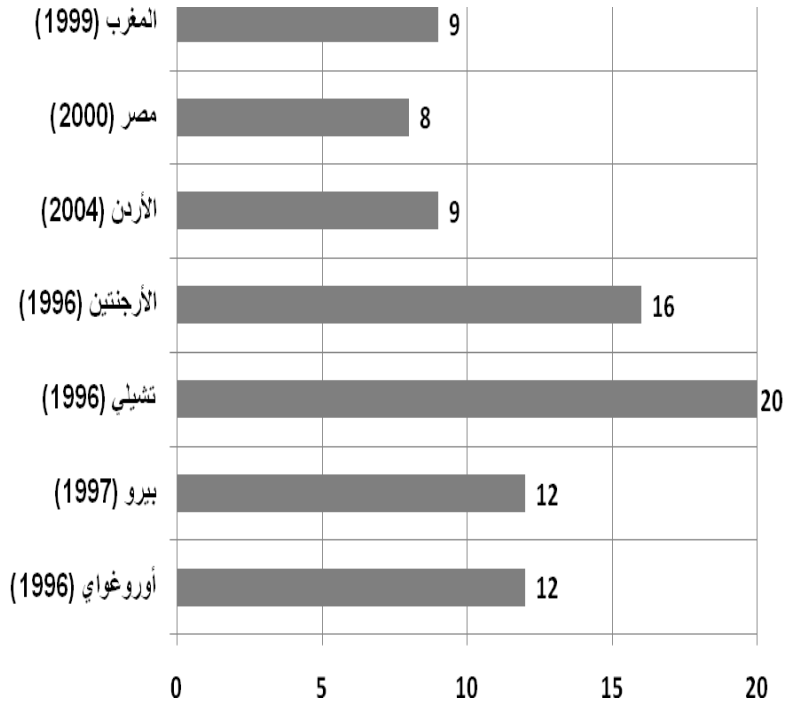
٤- يتم حساب معدل العائد الداخلى بحاصل عملية طرح التكلفة من العائد المقدر، ويتم ذلك على مستوى دورة حياة الفرد .

هذا وقد قام عدد من الباحثين بتقدير معدل العائد الداخلى لبعض الدول، منهم بورينى وشتراوس فى عام ٢٠٠٧ [١]، حيث قاموا بقياس هذا المعدل للتعليم العالى، دون التفرقة بين أنواع البرامج أو الفترة الزمنية التى استغرقها نيل الدرجة. وقد أوضح التطبيق على دول الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية تبايناً ملحوظاً فى المعدلات المقاسة، حيث أفادت النتائج الى أن معدل العائد الداخلى يتراوح - فى بلدان الشرق الأوسط - من (٨ - ٩ %) فى حين تراوح نفس المعدل بدول أمريكا اللاتينية من (١٤ - ٢٠ %) فى المتوسط. ويعود هذا التباين فى معدل العائد الداخلى الى عوامل متعددة تتحدد بكفاءة العملية التعليمية، ومعدلات الإنفاق على تحسين جودتها، والتباين بين هيكل أجور الخريجين عبر القارتين. (انظر شكل(٤))

ومما لا شك فيه أن هناك ضرورة لوجود توازن بين تكلفة العملية التعليمية من ناحية وجودة مخرجاتها من ناحية أخرى، حتى يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من التعليم العالى لدعم الاقتصاد الوطنى وتحقيق احتياجات أسواق العمل. أي إننا بصدد علاقة طردية بين معدلات الإنفاق على التعليم وجودة الخريج. بيد أن تحقيق مستويات الجودة المرغوبة فى العملية التعليمية يتطلب - إلى جانب زيادة الإنفاق - اتخاذ السياسات والبرامج و التدابير الملائمة فى هذا الصدد .

ومن المؤكد أيضاً أن زيادة العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم يمثل مؤشراً هاماً لإقبال المواطنين عليه وتعاضم معدلات الالتحاق به- للشريحة العمرية من ١٨ إلى ٢٣ عاماً - ومن ثم تحقيق المعدلات المرغوبة للإلتاحة التى أقرتها المواثيق والمعاهدات الدولية فى مجال التعليم والتعلم.

شكل (٤) معدلات العائد الداخلي الخاصة للتعليم العالي (عدة سنوات)



المصدر: Boarini, R. and H. Strauss (2007) and Gara Melo. A and T. Melonew(2011)

ثالثاً: مصيدة انخفاض الانتاجية وتراجع العائد

انتاجية العناصر

برغم نجاح أسواق العمل بالدول العربية في استيعاب نسبة تقدر بنحو (٨٠%) من الخريجين الحاصلين على مستوى تعليمي مرتفع، فإن هؤلاء الخريجين لم يتم استخدام قدراتهم المهنية والعلمية والانتاجية على الوجه الأمثل. ومن هنا، فإن نسبة من الخريجين المتعلمين يجدون انفسهم تحت تأثير مصيدة انخفاض الانتاجية وتراجع العائد الاقصادى لما حصلوه من تعليم وتعلم لفترة طويلة من الزمن وبتكلفة عالية. وفي ظل هذا الانخفاض فى العائد الاقصادى للتعليم تتراجع معدلات الاستثمار فى التعليم ومن ثم الانتاجية ومعدلات النمو الاقصادى بوجه عام. وتدعم نتائج الدراسات فى مجال الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج (Total Factor Productivity) الخلاصة السابقة [٩]، إذ تفيد هذه الدراسات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - التى تتضمن معظم الدول العربية بالإضافة الى ايران - قد شهدت حجم ضخم من الاستثمارات العامة فى البنية الأساسية والتعليم والصحة خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي. وقد ساهمت هذه الاستثمارات فى تحقيق نمو اقتصادي يصل الى (٦,٣%) سنوياً ونمو كلى فى إنتاجية العمل يقدر بنحو (٤,٢%) وهو معدل مرتفع بكل المقاييس. وبرغم ذلك، فقد انخفضت معدلات إنتاجية العمل خلال السبعينات إلى نحو (١,٦%) سنوياً. وبداية من حقبة الثمانينات تزايدت معدلات تراجع الإنتاجية لتصل إلى معدلات نمو سالبة فى نهاية الثمانينات (شكل (٥)). وبرغم عدم استمرار تراجع الإنتاجية خلال التسعينات فقد استمرت هذه المعدلات للمنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي. وبالطبع فإن تراجع إنتاجية عناصر الإنتاج مجتمعة - وكفاءة العمل على وجه الخصوص - تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي بشكل عام وعرض فرص العمل بوجه خاص.

العائد الاقتصادي

وتشير مؤشرات معدل العائد الداخلي للتعليم إلى نمط مماثل لإنتاجية عناصر الإنتاج. وبرغم عدم توافر بيانات كاملة لمعظم الدول العربية عن الفوائد الاقتصادية للتعليم، فإن معدلات هذه الفوائد ظلت أقل من مثيلاتها في مناطق عالمية أخرى بوجه عام. (شكل (٤))

شكل (٥) معدل نمو إنتاجية عناصر الإنتاج بحسب الإقليم (عام ١٩٩٠)

المنطقة	نمو الناتج المحلي الإجمالي للعامل الواحد	نمو رأس المال العيني للعامل الواحد	نمو رأس المال البشري للعامل الواحد	نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج
دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٠,٣	٠,٠	٠,٥	٠,٠
دول شرق آسيا والباسيفيك	٧,٥	٧,٨	٠,٦	٤,٠
دول أمريكا اللاتينية والكاريببي	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٠,١-
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١,٣	٢,٢	٠,٥	٠,١
جنوب آسيا	٢,٩	٢,١	٠,٨	١,٦
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٠,٧	١,٣-	٠,٢	٠,٠
العالم	٤,٠	٤,١	٠,٧	٢,٠

المصدر: Keller and Nabli (2002)

وتشير مؤشرات العائد الاقتصادي على مخرجات التعليم العالي - في عينة مقاسة لعام ٢٠٠٥ - إلى عدد من النقاط التحليلية على النحو التالي: (شكل (٦)).

١- يعد العائد الاقتصادي لخريجي التعليم العالي العام من الذكور منخفضاً عن المستوى العالمي بكل الدول العربية (يتراوح هذا المعدل من ٨,٩%) في المغرب إلى نحو (٣,٨%) في اليمن).

٢- يتحسن معدل العائد الداخلي للتعليم العالي بالنسبة للذكور في القطاع الخاص عنه في القطاع العام. ويظهر هذا التحسن في معظم الدول العربية فيما عدا مصر التي يرتفع بها معدل العائد الداخلي للتعليم بالقطاع العام عنه في القطاع الخاص من (٧,٣%) إلى (٨,٨%).

٣- يتباين أداء معدل العائد الداخلي على التعليم العالي للإناث من دولة إلى أخرى. ففي حين يتساوى معدل العائد للإناث لخريجي التعليم العالي في القطاعين العام والخاص في مصر (١٠,٧% ، ١٠,٩%)، فإن المملكة المغربية تحقق أداءاً أفضل للإناث في القطاع العام (نحو ١٢,٨%) وهو معدل جيد إلى حد ما على المستوى العالمي. ويلاحظ أيضاً حدوث العكس في المملكة الأردنية - التي يتعاطم بها القطاع الخاص التعليمي مقارنةً بالدول العربية الأخرى - حيث يقدر

معدل العائد الداخلي للإناث بنحو (١٢,٩%) في القطاع الخاص، في حين يتراجع معدل أداء العائد الداخلي بالنسبة للإناث بالقطاع العام إلى نحو (٦,٨%) فقط .

شكل (٦) معدل العائد على التعليم الجامعي بحسب القطاع والجنس

تونس ٢٠٠١	سوريا ٢٠٠٢	اليمن ١٩٩٧	الأردن ١٩٩٧	المغرب ١٩٩٩	مصر ١٩٩٨	وصف التعليم
	٦,٩	٣,٨	٤,٦	٨,٩	٨,٨	ذكور بالقطاع العام
١٠,١	٨,٥	٥,٢	١٠,٢	٩,٥	٧,٣	ذكور بالقطاع الخاص
	٩,٦	٤,٤	٦,٨	١٢,٨	١٠,٧	إناث بالقطاع العام
١٠,٥	٧,٢	٦,٨	١٢,٩	٩,٣	١٠,٩	إناث بالقطاع الخاص

المصدر : World Bank (2003) and (2004)

وأخيراً فإن مؤشرات التنمية البشرية و أسواق العمل تعكس تراجع معدلات العائد على التعليم بالمنطقة العربية خلال الثلاثة عقود السابقة، حيث تشير بيانات ثلاث دول عربية – هي المغرب وتونس ومصر – إلى الآتي:-

- تراجع معدل العائد الداخلي على التعليم في المغرب من (١٦%) في عام ١٩٧٠ إلى (١١,٧%) في عام ١٩٩١ ثم إلى (٧,٩%) فقط في عام ١٩٩٩ .
 - انخفض معدل العائد الداخلي على التعليم في تونس من (٨%) خلال عام ١٩٨٠ إلى ما يقدر بنحو (٤,٤%) فقط في عام ٢٠٠١ .
 - تمثل مصر أحد الدول العربية التي حافظت – إلى حد كبير – على معدلات العائد الاقتصادي على التعليم، حيث انخفض هذا المعدل من (٥,٧%) إلى (٥,٥%) فقط خلال التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة.
- ومن الطبيعي - بناءً على ما سبق - أن يساهم ارتفاع معدلات البطالة وتراجع مستويات الإنتاجية وانخفاض معدل العائد الداخلي على التعليم بالمنطقة العربية في تواضع معدلات نمو الاقتصاد الكلي بالمنطقة العربية (Economy Wide Impact). ومما يساهم في زيادة معدلات تراجع أداء الاقتصاد الكلي بالمنطقة وجود عناصر إضافية ، مثل ما تشهده أسواقها من نمو في القطاع غير الرسمي والازدواجية بين القطاعين الخاص والعام وعدم ربط معدلات الأجور بالإنتاجية (خصوصاً على مستوى القطاع الحكومي).

رابعاً: النمو السكاني وعرض قوة العمل العربية

يرجع تدنى أداء أسواق العمل – المتمثل في انخفاض إنتاجية عنصر العمل وتراجع العائد الاقتصادي على التعليم وزيادة معدلات البطالة – إلى عدم الاتساق أو التوافق بين عرض قوة العمل (التي تتأثر بمعدلات نمو السكان ومشاركتهم في قوة العمل ومخرجات العملية التعليمي) والطلب على قوة العمل (أي فرص العمل الممكن توفيرها من قطاعات الإنتاج والخدمات العامة والخاصة). ويمكن تفسير عدم نجاح الدول العربية – بشكل عام – في توفير فرص العمل الملائمة للنمو السكاني بعدد من النقاط :-

١- استمرار النمو السكاني بالمنطقة العربية بمعدلات أعلى من أقاليم أخرى مثل شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بما ساهم في زيادة نصيب الشباب الباحث عن عمل في مكون السكان بشكل ساهم في تزايد مشكلة البطالة، في ظل عدم زيادة فرص العمل بالشكل المرغوب.

٢- كان لتدنى مشاركة الإناث في قوة العمل – خلال حقبتَي السبعينات والثمانينات – الفضل في نجاح الدول العربية في توفير فرص عمل تستوعب النمو السكاني. بيد أنه منذ بداية التسعينات وفي ظل السياسات الداعمة الى زيادة مشاركة المرأة في أسواق العمل، ارتفعت معدلات نمو قوة العمل والحاجة إلى توفير فرص عمل إضافية قد يصعب توفيرها. وتفيد المؤشرات الإحصائية أن معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل بالدول العربية قد نمت من (١٨%) في عام ١٩٨٠ الى (٢٣,٧%) في عام ٢٠٠٤.

٣- برغم أن معدلات النمو بالاقتصادات العربية خلال الستينات والسبعينات قد ساهمت في زيادة عرض فرص العمل ومن ثم تقليل معدلات البطالة، فإنه منذ بداية حقبة التسعينات – من القرن الماضي – ساهم التراجع في معدلات النمو الاقتصادي والزيادة في معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل واستمرار النمو السكاني بشكل عام، في تصاعد حدة مشكلة البطالة. ويلاحظ في هذا الصدد أن التوسع في التعليم ومعدلات إتاحتها بالدول العربية لم ينتج عنه التأثير المرغوب لتقليل البطالة أو زيادة فرص النمو الاقتصادي وفرص العمل المتاحة.

٤- برغم التغيرات الديموجرافية في المنطقة العربية - مثل الأقاليم الأخرى على مستوى العالم - فإن تراجع معدلات الخصوبة لم يتحقق مثل ما حدث في أقاليم مثل شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد نتج ذلك بسبب عدد من العوامل مثل عدم تحقق نسبة عالية من التعليم الأساسي للمرأة، ونقص الإنفاق على سياسات تخفيض عدد المواليد (أو تنظيم الأسرة)، وانخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل بأسواق العمل الرسمية. وقد نتج عن ذلك استمرار معدلات النمو المرتفعة نسبياً لقوة العمل بمعدل (٣,٦%) في عام ٢٠٠٠ و (٣,٣%) في عام ٢٠١٠.

٥- لم يواكب النمو في أعداد السكان ومعدل مشاركة قوة العمل في الدول العربية زيادة كافية في فرص العمل المتاحة لاستيعاب عرض قوة العمل، ومن ثم ارتفعت معدلات البطالة خصوصاً خلال حقبتى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ من القرن الماضى الذين اتسما بمعدلات نمو اقتصادى متواضعة.

وتشير دراسات استشراف المستقبل - فى هذا المجال - بأنه عند الاخذ فى الاعتبار بالهيكل العمرى الشبابى للسكان بالدول العربية ومستويات النشاط الاقتصادى بهذه الدول، فإنه يتعين توفير نحو (٣٤) مليون فرصة عمل من الآن وحتى نهاية عام (٢٠٢٠) حتى لا تزداد مشكلة البطالة صعوبة وانتشاراً بتلك الدول. ومن المتوقع أن تتوزع فرص العمل بواقع (١١) مليون فى مصر، و(٤) مليون فى كل من سوريا والمغرب ونحو (٣) مليون فى الجزائر [١٤]. كما تفيد هذه الدراسات المستقبلية أن مصر وتونس تمثل الدول القادرة على توفير فرص العمل المطلوبة بحكم امكانات النمو الاقتصادى وتنوع الانشطة الانتاجية بها.

خامساً: مشكلة القطاع غير الرسمى

لمواجهة ندرة الوظائف الرسمية، يتجه الشباب الحاصلين على تعليم عالٍ إلى العمل فى القطاع غير الرسمى أو الانضمام الى صفوف انتظار الباحثين عن عمل. ويتجه البعض الى تفسير زيادة نسبة القطاع غير الرسمى فى اجمالى القيمة المضافة (أو الناتج المحلى الاجمالى) بالدول العربية، بكونها مرحلة انتقالية يكتسب خلالها الشباب المتعلم بعض الخبرات قبل الانتقال الى القطاع المنظم (أو الرسمى). بيد أن المؤشرات الإحصائية تفيد - من ناحية أخرى - بأن الحراك بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى محدود للغاية. أى أن العمالة فى القطاع غير الرسمى تمثل نمطاً يتسم بالاستدامة فى الدول العربية، وبما يشكل خسارة هامة لرأس المال البشرى العربى. إذ أن معدلات الاجور تكون فى العادة أقل فى القطاع غير الرسمى بالمقارنة بالقطاع الرسمى، وهو ما يمثل وسيلة قد يلجأ اليها القطاع الخاص لتقليل تكلفة إنتاج السلع والخدمات ومن ثم تعظيم الإرباح. ويلاحظ أيضاً أن تراجع معدلات الاجور بالقطاع الحكومى العربى يساهم فى دفع بعض خريجي التعليم العالى إلى العمل الاضافى بالقطاع غير الرسمى، وهو ما يمكن ان يؤدي إلى زيادة حجم هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى (يقدر نصيب القطاع غير المنظم أو غير الرسمى فى مصر بنحو ٢٧% من الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط). ويطلق على ظاهرة عمل الشباب فى القطاع غير الرسمى فى غير أوقات العمل الرسمية "بالاقتصاد التحتى" أو "الاقتصاد الموازى". وهى ظاهرة ذات انعكاسات سلبية متعددة من أهمها غياب البيانات والمؤشرات التخطيطية ومن ثم القصور فى قياس حجم النشاط الاقتصادى وتوازناته على المستوى القومى. كما ان تبنى الأجور بالقطاع غير الرسمى يؤدي الى تراجع انتاجية العمل ومن ثم التأثير سلباً على معدلات النمو الاقتصادى بشكل عام.

ويُعرف القطاع غير الرسمي بمجموعة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتم خارج نطاق اللوائح والقوانين والنظم الضريبية الحاكمة لعمل أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج (العمل ورأس المال). ويتسم القطاع الاقتصادي غير الرسمي بخصائص عامة تتضمن سهولة الالتحاق به، وصغر حجم أعماله والعائد المتولد عنها، وتعاضم دور القطاع العائلي به، واستخدامه لتكنولوجيا كثيفة العمل ومحدودة رأس المال، وعدم ارتكازه على عمالة ذات مهارات مهنية مرتفعة، وانخفاض معدلات إنتاجيته وغياب الأطر التنظيمية والإدارية به.

وتفيد الدراسات الاقتصادية التحليلية أن الدول التي يتزايد بها حجم القطاع غير الرسمي في أسواق العمل، تعاني من تراجع مستويات "إنتاجية العمل" و"العائد الاقتصادي للتعليم" ، بالمقارنة بالدول أو الاقتصادات التي يتعاضم بها دور القطاع الرسمي في توليد القيمة المضافة الكلية.

وفي السنوات الاخيرة، حدث تغير في النظرة الى القطاع غير الرسمي، إذ طرح بعض خبراء الموارد البشرية أن هذا القطاع يتضمن أصحاب الاعمال (Entrepreneurs) الذين يعملون ذاتياً ويوفرون عدداً كبيراً من فرص العمل في الدول النامية بقطاعات الصناعة والخدمات وعلى مستويات مهنية متعددة. وحيث أن القطاع غير الرسمي يسمح بدرجة عالية من المرونة في تعيين العمال خلال فترات التوسع والنمو الاقتصادي وفصلهم عند تراجع مستويات النشاط ، فإن الزيادة في حجم القطاع غير الرسمي لا يقابلها بالضرورة تراجع في مستويات الانتاجية. وتفيد مؤشرات الالفية الثالثة، أن حجم القطاع غير الرسمي في اجمالى عدد المشتغلين يصل الى (٤٠%) في مصر، ونحو (٢٥%) في الجزائر، و(٥٧%) في المغرب. ومن ثم فإن القطاع غير الرسمي بالدول العربية يمثل مصدراً هاماً لعرض فرص العمل وأحد العوامل المطلوب دراستها لفهم آلية عمل أسواق العمل العربية.

غير أن السمة الخاصة بإتساع نطاق القطاع غير الرسمي في أسواق العمل العربية ودوره في توفير فرص تشغيل للخريجين، ينتج عنها تأثيرات سلبية على الموارد البشرية ذات المستوى التعليمي المرتفع. حيث تفيد المؤشرات التحليلية – في دراسة قام بها د. راجي أسعد للقطاع غير المنظم في مصر [١] – أن احتمالات تزايد القطاع غير الرسمي خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي تزايدت من (١٣%) الى نحو (٢٠%) في المستوى التعليمي للثانوية العامة وما فوقها. كما افادت الدراسة الى أن اللجوء الى العمل في القطاع غير الرسمي في مصر لا يرتبط بتطوير مجال المشروعات الذاتية أو العائلية، بل يعد البديل المتوافر لدى الخريج في اطار تزايد معدلات البطالة. كما خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين ارتفاع معدلات البطالة واحتمالات زيادة حجم القطاع غير الرسمي، وعلى وجه الخصوص في ظل المستويات التعليمية العالية (انظر شكل (٧)).

وبناءً على ماسبق، فإن دراسات سوق العمل والتعليم بالدول العربية تؤكد على وجود تأثير سالب لزيادة حجم القطاع غير الرسمي على معدلات الانتاجية، وعلى العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم العالي، وعلى آليات عمل اسواق العمل بشكل عام، وبما يتطلب اتخاذ السياسات الاقتصادية الى تساهم في تقليص حجم هذا القطاع بالمقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الرسمي.

شكل (٧) نمو القطاع غير الرسمي في مصر بحسب التعليم (١٩٩٠ - ١٩٩٨)

المستوى التعليمي	الزيادة في احتمال القطاع غير الرسمي (%)	الزيادة في احتمال البطالة (%)
أمي	٩	٦
يقرأ ويكتب	١٩	٢٠
أقل من المتوسط	١٩	٣١-
متوسط	٦٨	١٦
أعلى من المتوسط	٣٣	٤٣
جامعي	٢٢	١٧
دراسات عليا	٥١-	٥٠-
الإجمالي	١٥	٤٦

المصدر : Wahba (2000) and Assaad (2002)

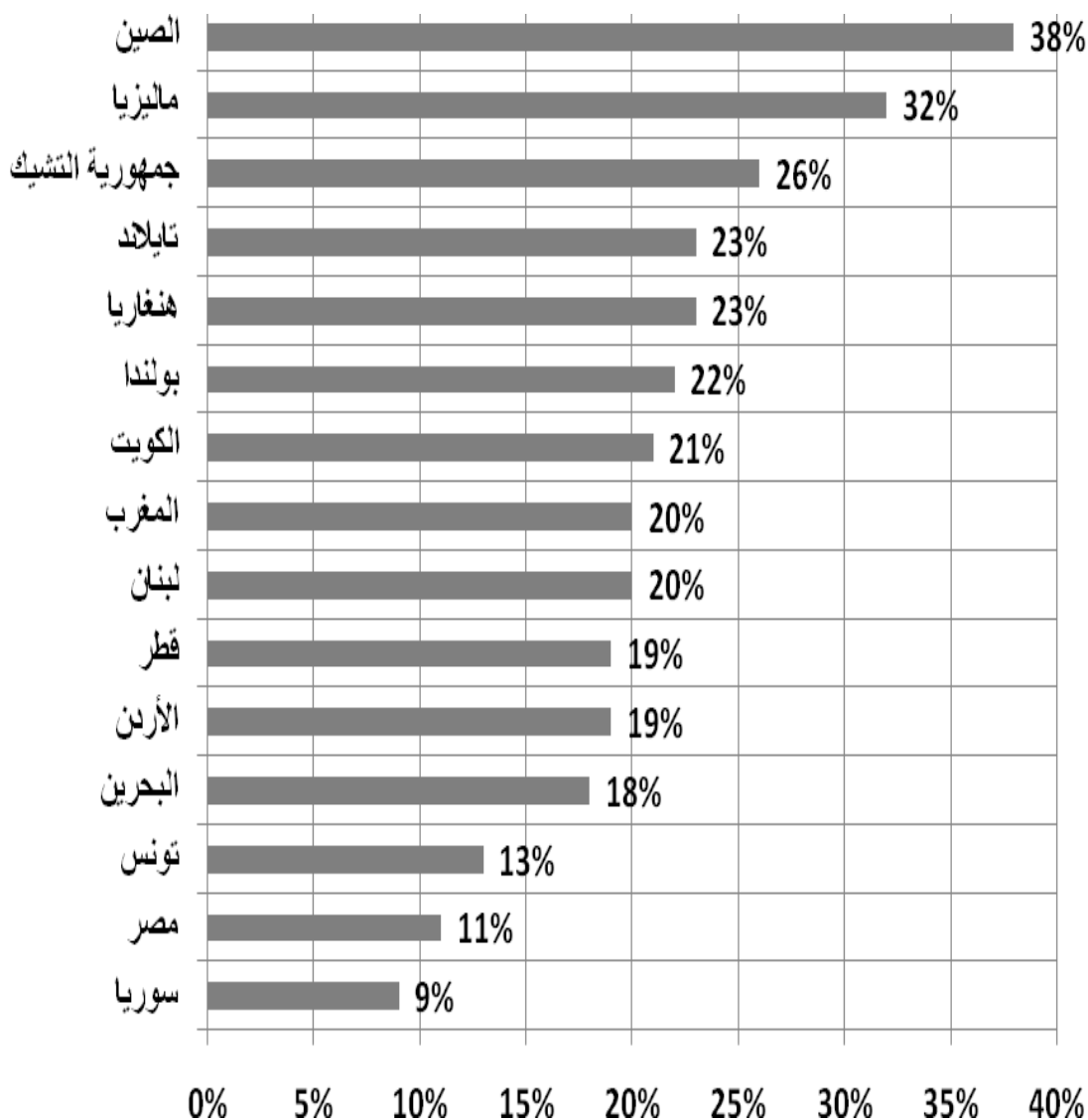
سادساً: معوقات توفير فرص عمل لخريج التعليم العالي:

يمكن ارجاع تناقص فرص العمل التي توفرها الدولة بقطاعاتها المختلفة بالوطن العربي (حكومة وقطاع عام وقطاع خاص) الى عدد من الاسباب، نوجزها فيما يلي :-

١- حيث أن معظم الدول العربية استنفذت معظم فرص العمل المقدمة من القطاع الحكومي لخريجي التعليم العالي - بما ساهم في تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة - فإن التوجه الى توفير فرص عمل جيدة للشباب يتطلب التوسع في الاستثمارات الخاصة، وخصوصاً في الأنشطة كثيفة العمل. وفي هذا المجال، نجد أن الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالدول العربية يعد منخفضاً بالمقارنة بأداء عديد من الدول الأوروبية والأسبوية. فبرغم وصول هذه النسبة من الناتج المحلي الى (٣٨%) في الصين و(٣٢%) في ماليزيا ونحو (٢٥%) في دول شرق أوروبا (انظر شكل (٨))، يتدنى نصيب الاستثمار الخاص في الناتج المحلي بدول مثل سوريا ومصر وتونس الى ٩% و ١١% و ١٣% على التوالي. ووفقاً للدراسات المسحية في هذا المجال، يعد الفساد والمنافسة غير العادلة وتقلبات الاقتصاد الكلي من المعوقات الهامة التي تحول دون زيادة الاستثمار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، ومن ثم توفيره لفرص العمل المرغوبة.

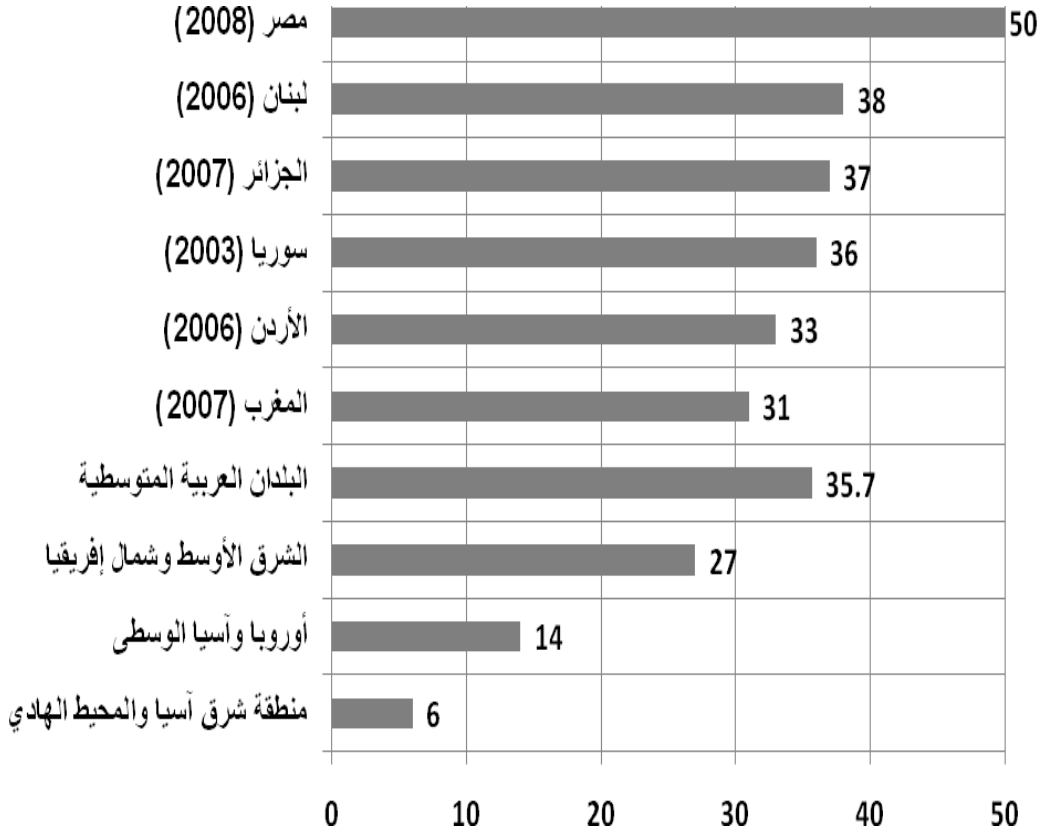
٢- تشير نتائج مسوحات المشاريع – التي تعد من قبل البنك الدولي ومنظمة اليونسكو ومكتب العمل الدولي – الى أن الشركات تعتبر أن مستوى مهارة العاملين من بين أهم معوقات مناخ الأعمال في المنطقة العربية، وعلى وجه الخصوص الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط (انظر الشكل (٩) . ولا يسرى ذلك على الخبرات والمهارات التقنية المناسبة وحسب، بل ينسحب أيضاً على الخصائص الشخصية ، والمهارات الاحترافية المطلوبة في مكان العمل ومهارات اللغة، ومهارات الاتصال والتفاعل مع الآخر. ويتعين – في هذا المجال – مراجعة السياسات والبرامج الأكاديمية المطبقة بمنظومات التعليم العالي العربية بغية إكساب الخريجين المهارات والقدرات المطلوبة من أرباب العمل.

شكل (٨) الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: World Bank (2009)

شكل (٩) نسبة الشركات التي أشارت إلى مستوى المهارة في العمل
باعتباره عائقاً رئيسياً أمام الشركات



المصدر: (Arab countries of the Middle East) :www.Enterprisesurveys. org

٣- ما زال القطاع الحكومي الخدمي والانتاجي في البلدان العربية يساهم في تفاقم الاختلالات الهيكلية بأسواق العمل من خلال ازدواجية الأجور وتباين معدلات الإنتاجية بين القطاعين العام والخاص. وحيث أن وظائف القطاع العام ما زالت سخية نسبياً فيما يخص الحوافز، لا يزال العديد من المتعلمين (وعلى وجه الخصوص النساء) ينتظرون دورهم في الحصول على وظائف القطاع العام. وبما أن القطاع الخاص الرسمي يعتمد على العمالة المتخصصة ذات الإنتاجية العالية ومعدلات الأجور المرتفعة، فإن العمالة الأقل كفاءة وقدرة تتجه الى القطاع العام وبما يساهم في تزايد ازدواجية (Duality) أسواق العمل. هذه الاختلالات تضعف روح المبادرة بين خريجي التعليم العالي وتساهم في امتداد البطالة لفترات طويلة. فمنذ تعاضم الدور الحكومي في الدول العربية - من خلال السيطرة على الاصول الانتاجية والخدمية خلال حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي - ظهر القطاع العام كمنتج رئيسي لفرص العمل في حقبة السبعينات والثمانينات. ويرغم جهود بعض الدول العربية لمعالجة هذه الظاهرة من خلال الحد من التعيينات الحكومية والتوجه نحو خصخصة الأنشطة الإنتاجية العامة، فما زالت المنطقة العربية تمثل نسبة أعلى للعمالة بالقطاع العام على مستوى العالم. فبرغم أن حجم العمالة الحكومية على المستوى العالمي في عام ٢٠٠٥ - بإستبعاد الصين - يمثل نحو (١٨%) من جملة قوة العمل، فإن حجم المشتغلين بالقطاع العام يقدر بنحو (٢٩%) من حجم العمالة في المنطقة العربية في المتوسط أما منطقة الخليج - التي تمثل دول مستوردة للعمالة - فإن معظم العمالة الوطنية بها يستوعبها القطاع العام بنسبة تصل الى (٩٣%) في الكويت و(٧٩%) في المملكة العربية السعودية.

وقد ساهم استمرار الوزن النسبي المرتفع للقطاع الحكومي بالدول العربية في التأثير على العائد المتوقع من التعليم العالي من خلال أربعة قنوات تتمثل في الآتي: (i) دوره في تراجع إنتاجية رأس المال البشري بالمنطقة العربية، (ii) تأثيره في تشوهات الأجور واختلال التوازن بين العائد النقدي والمزايا غير النقدية، (iii) تأثيره في الاختيارات التعليمية غير الموائمة للطلاب من خلال الضمانات التي توفرها فرص العمل به، وأخيراً (iv) مساهمته في تفاقم ظاهرة ازدواجية وتقسيم (Duality & Segmentation) أسواق العمل العربية ومن ثم اختلال آليات عملها.

٤- تتسم الألفية الثالثة بعصر معرفي يتطلب من الخريج حداً أدنى من قدرات البحث والتطوير والابتكار، حتى يمكن زيادة فرصه في الحصول على عمل مناسب ويعد عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على توفير هذه النوعية من العمالة من أهم معوقات توفير فرص عمل ملائمة للخريج. ولتحقيق هذا التوجه يتعين على مؤسسات التعليم العالي زيادة استثماراتها في مجال تحديث وتطوير عناصر الإنتاج البحثي بها من أجهزة ومعامل وبنية معلوماتية وقدرات تنظيمية الى جانب تطوير برامج متخصصة في مجال بناء القدرات البحثية. ومن هنا فإنه يجب على الجامعات إتباع سياسات من

شأنها تعزيز الروابط البحثية ما بين التعليم العالي والقطاع الخاص، وإعادة النظر في أسلوب تمويل التعليم العالي من أجل زيادة التفاعل مع الشركات الإنتاجية وزيادة التمويل المشترك من القطاعين العام والخاص للبحوث، وتطوير بنية بحثية حديثة – مثل المنتجعات العلمية والحاضنات التكنولوجية – لتعزيز مهام الجامعات في مجال البحث والابتكار.

الجزء الثاني: قضايا ذات بعد استراتيجي مستقبلي

تقوم مؤسسات التعليم العالي بدور رئيسي في تنمية المهارات التي تتطلبها القوى العاملة المنتجة، حيث يجب أن يتوافر في خريج التعليم العالي مهارات معرفية وسلوكية واجتماعية تسمح له بحل المشاكل المعقدة، واتخاذ القرارات الملائمة، وترويج الأفكار الجديدة، والتفاعل مع بيئات ثقافية متنوعة.

والسؤال الهام – في هذا المجال – يختص بمدى قدرة بلدان المنطقة العربية للتوائم مع المتطلبات المهارية في العصر المعرفي. وتمثل هذه القدرات والمهارات التي يتعين توافرها في خريج التعليم العالي أحد متطلبات الانتقال الى اقتصاد المعرفة، الذي يتسم بالقدرة على الابتكار البحثي، والتطوير في نظم التعليم والتعلم، وتطوير البنية التحتية الحديثة للمعلومات، ومن ثم وجود حوافز اقتصادية تسمح بتوليد قيمة مضافة عالية في قطاعات الصناعة والخدمات.

ونناقش فيما يلي قضايا ذات توجه مستقبلي ترتبط بعلاقة التعليم العالي بانتقال الدول الى مجتمعات الحداثة واقتصاد المعرفة، وضرورة تبنى سياسات للتعليم مدى الحياة للتفاعل مع ديناميكية اسواق العمل بالألفية الثالثة.

أولاً: مستقبل التعليم العالي

من المتوقع ان يحتل قطاع التعليم والبحث العلمي - في الالفية الثالثة - مرتبة متقدمة في سلم الاولويات الانمائية بصفة القاطرة التي ستساهم في قيادة الدول نحو مجتمعات الحداثة واقتصاد المعرفة، حيث تفيد مؤشرات التنمية العالمية ان نجاح الدول في تحقيق معدلات مرتفعة للاداء الاقتصادي والاجتماعي يرتبط بما انجزته من تقدم في مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

ويشهد مناخ التعليم العالي في عصر الثورة المعرفية بالالفية الثالثة تغيرات غير مسبوقة تنسم بتنامي معدلات الطلب على خدمات التعليم العالي، وتزايد الضغوط على مؤسسات التعليم الوطنية لأعداد خريج يتوائم مع مجتمعات العلم والمعرفة، وتنوع انماط واساليب وتكنولوجيا التدريس والتعلم مدى الحياة، وتنامي الحاجة الى وجود برامج للتعليم المستمر، وتزايد الحراك الاكاديمي للطلاب والأساتذة والبرامج الاكاديمية عبر الحدود وبين الدول، وتعاضم الطلب على آليات للاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة،

وتنوع كبير فى الكفاءات والشهادات العلمية الاكاديمية والمهنية على حد سواء، مما تطلب اعادة هيكله الاطار المؤسسى للجامعات وتحديث البرامج الاكاديمية ونظم التعليم بوجه عام.

من ناحية اخرى اتسمت الثلاثون عاما الماضية بحدوث تضاعف فى اعداد الطلاب بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى الاخرى بما اصطلح على تسميته الطفرة الكمية " Massification " فى التعليم العالى . ومن المتوقع ان يستمر هذا التوجه التصاعدى لمعدلات الاتاحة خلال النصف الاول من الالفية الثالثة.

وبالتالى فإن المشكلة التى ستواجه الجامعات بالالفية الثالثة تكمن فى ضرورة صياغة نموذج جامعى أكاديمى يحقق معايير متعددة مثل 'الجودة والموائمة والاتاحة والاستدامة المالية فى ظل زيادة كبيرة فى اعداد الطلاب ،وفى اطار مناخ تعليمى جديد يتسم بخصائص غير مسبوقه.

ومن المنتظر ان يكون لمؤسسات التعليم العالى دور رئيسى فى أنتاج وتطوير المعارف الجديدة على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . ومن ثم يتعين التعامل مع التعليم العالى بنظرة مغايرة تركز على تأهيل الطلاب للتفاعل مع أسواق العمل الديناميكية بعصر المعرفة وبناء قدراتهم للبحث والتطوير والابتكار.

أى انه يجب على الجامعات بالدول النامية ان تراجع توجهاتها واستراتيجياتها التعليمية فى ضوء هذه الرؤية الحديثة لمؤسسات التعليم العالى بالالفية الثالثة، من حيث الموائمة بين مهامها الاكاديمية ودورها فى إنتاج المعرفة ونشرها من خلال أنشطة البحث والتطوير والابتكار .

وتتركز انعكاسات عصر العلم والمعرفة وثورة المعلومات والاتصالات ويتنامى تأثيرها فى مجال التعليم العالى من خلال توجيهين عالمين رئيسيين هما عولمة التعليم العالى وتدويل انشطته.

وتتمثل العولمة (Globalization) فى حرية انتقال الافكار والسلع والخدمات والافراد عبر الحدود وبين الدول والقارات .ومن ثم فهى ظاهرة ترتبط بالتوسع فى أسواق الخدمات التعليمية واقتصاديات التعليم.

ويعرف تدويل التعليم العالى بالتوجه الذى يسعى الى إضفاء بعد دولى - او بعد متعدد الثقافات - على العملية التعليمية والبحثية فى الجامعات، بهدف الارتقاء بها وتعزيز قدراتها. ويخضع التعليم العالى والبحث الجامعى فى جميع انحاء العالم - فى الوقت الراهن - لعملية تدويل على نطاق غير مسبوق وبمعدلات سريعة. ويتعين على الحكومات ومؤسسات التعليم فى كافة أرجاء العالم أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد وفق ابعاده المتعدده من خلال خطة استراتيجية محددة المعالم .

ويرتبط نجاح النموذج المستقبلي للجامعات بالألفية الثالثة بتحقيق هدف موازنة (أو ملاءمة) التعليم العالي للمناخ الاجتماعي والسياسي للدولة وتوجهاتها للتنمية الثقافية والاقتصادية.

ثانياً: التعليم العالي واقتصاد المعرفة

من المتوقع أن تؤدي ظاهرة العولمة - وما تولد عنها من تدويل لنظم التعليم العالي والبحث العلمي- الى تغيير في استراتيجيات التنمية على مستوى دول العالم. ويعد انتاج ونشر وتحديث "المعارف" من أهم تأثيرات ظاهرة العولمة للإرتقاء بالقدرة التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي للدول. ففي ظل عالم اليوم وما يتسم به من منافسة حادة على المستوى الدولي وتغيرات تكنولوجية سريعة، فإن الارتكاز على قوة عمل ذات مستوى تعليمي عالٍ ومهارات تقنية متقدمة - لإستخدامها في انتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية وكثافة معرفية - يعد أمراً ضرورياً. ويتعين استخدام هذه العمالة الماهرة في وحدات اقتصادية ومشروعات لديها القدرة الادارية لتطويع وتطبيق التكنولوجيا الحديثة وتسويق هذه السلع عالية المكون التكنولوجي في الأسواق المحلية والعالمية.

وحتى يمكن قياس مدى قدرة الدول على إنتاج وتطوير وتحديث هذه المعارف في مجال إنتاج السلع والخدمات، حدد البنك الدولي مقياس للاقتصاد المعرفي "Knowledge Economy Index (KEI)" يركز على أربع مؤشرات على مستوى الدولة تسعى في مجملها لتقدير ما يلي :

- ١- وجود إطار مؤسسي اقتصادي يسمح بتوفير حوافز لإنتاج ونشر واستخدام المعارف المتقدمة بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى مرتفع من رفاهية المواطن بالدولة محل الدراسة،
- ٢- قوة عمل - على مستوى عالٍ من التعلم والمهارة - قادرة على إنتاج واستخدام المعرفة المتقدمة،
- ٣- شبكة ابتكار- تتكون من المؤسسات الإنتاجية، ومراكز البحث العلمي، والجامعات، والخبراء في مجال التخصص - يمكنها تطويع المخزون المعرفي للاستخدام المحلي وتحويله إلى منتج يمكن تسويقه،
- ٤- بنية معلوماتية ديناميكية تساهم في سهولة وكفاءة نشر وانتقال وتحديث المعلومات.

ويبين تطبيق هذا المقياس المعياري لاقتصاد المعرفة على عدد من الدول، أن معظم الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقع أسفل المستوى المتوسط للمقياس، حيث يقل أدائها - فيما يخص تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة - عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول شرق أوروبا وبعض دول شرق آسيا. وبذلك

فإن دول المنطقة العربية يتعين أن تتخذ السياسات والتدابير اللازمة لزيادة قدرتها على التحول الى اقتصاد المعرفة بوجه عام، وتطوير وتحديث التعليم والموارد البشرية بشكل خاص.

ثالثاً: التعلم مدى الحياة واقتصاد المعرفة

من اجل تحقيق مستوى مرتفع من القدرة على المنافسة، يتعين على النظم التعليمية أن تقدم نوعين من الخدمات، تختص الأولى بإنتاج قاعدة عريضة من الموارد البشرية القادرة على التفاعل مع مجتمع المعرفة بالألفية الثالثة، وتساهم النوعية الثانية في ضمان استدامة المعرفة وتطويرها وتحديثها مع الزمن. ومن هنا ينشأ الطلب على خدمات "التعلم مدى الحياة" التي تسمح باستدامة العملية التعليمية من أجل إعادة تأهيل الأفراد للموائمة مع التغيرات التي تحدث في العلوم والتكنولوجيا.

ويتضمن التعلم مدى الحياة ثلاثة مستويات تعليمية وتدريبية تتلخص في الآتي: (أ) تعليم رسمي – أى يتم في مؤسسات التعليم العالي التقليدية – لتوفير فرص الامام بأساسيات العلوم ومنهجياتها، (ب) فرص متعددة تقدم للأفراد بهدف تحديث قدراتهم المعرفية ومهاراتهم العملية وجدارتهم المهنية والفكرية من خلال اطر مؤسسية تدعم التعلم المستمر، (ج) تطوير كيانات مؤسسية ذات طبيعة تسمح بالتفاعل مع التغيرات في نظم التعليم والتأهيل والتدريب للأفراد، والمؤسسات الانتاجية والخدمية والبيئة الدولية بشكل عام.

وحيث أن "التعلم مدى الحياة" يختص بتحديث المهارات والجدارات وضمن استدامتها مدى الحياة، فقد تم تحديد المهارات وفق التصنيف التالي [٢].

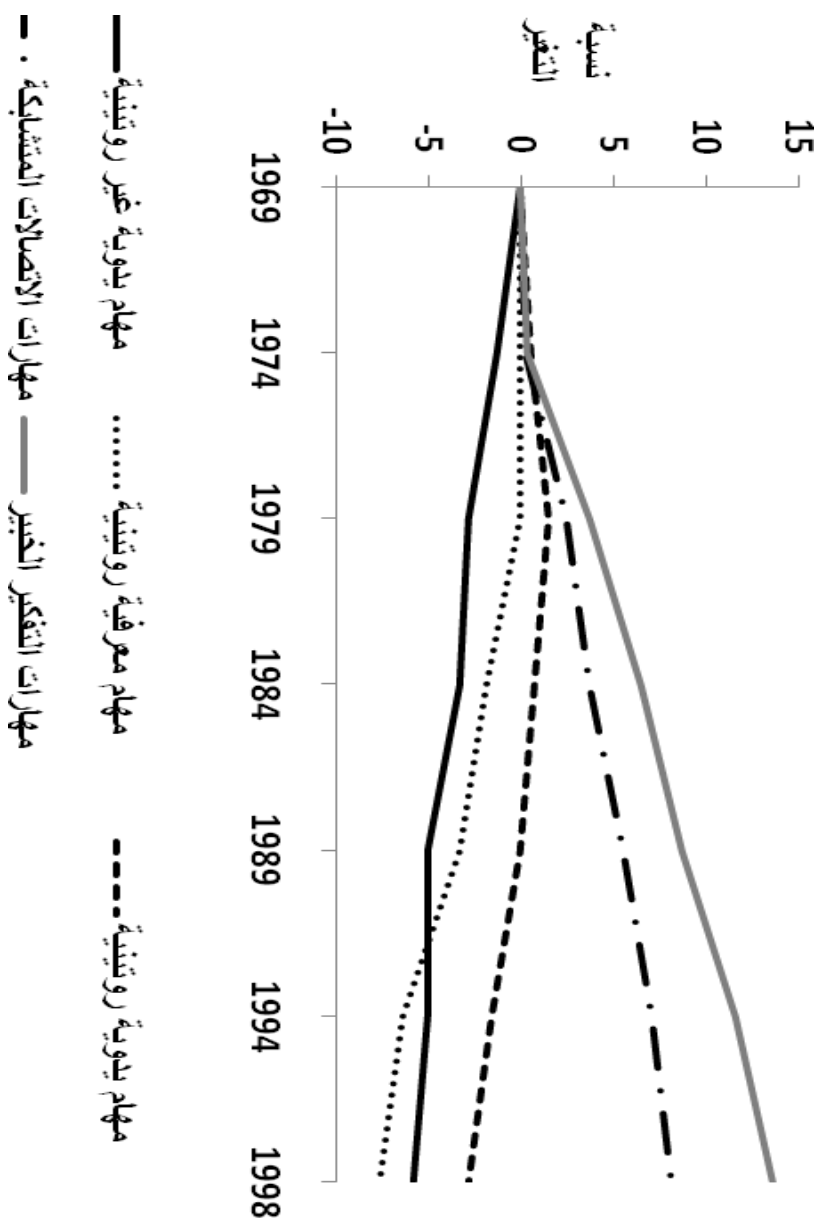
- **التفكير الخبير (Expert Thinking):** وهى نوعية من المهارات تسمح بحل المشاكل واتخاذ القرارات فى الحالات التى لا يوجد لها قواعد محددة وبرامج للبحث عن حلول لها. (مثال: تشخيص أحد الامراض)
- **الاتصال المتشابك أو المعقد (Complex Communication):** وهى مهارة تسمح بالتفاعل مع الأفراد للحصول على المعلومة وتفسيرها وشرحها أو اقناع آخرين بتأثيراتها تمهيداً لاتخاذ قرار بشأنها.
- **المهام المعرفية الروتينية (Routine Cognitive Tasks):** وهى الأنشطة الذهنية التي يمكن توصيفها من خلال قواعد منطقية (مثال: تجهيز تقرير بتكلفة مشروع)
- **المهام اليدوية الروتينية (Routine Manual Tasks):** وهى الأنشطة اليدوية التي تتبع مجموعة من قواعد التشغيل أو العمل (مثال: تغليف أحد المنتجات)

- المهام اليدوية غير الروتينية (Non-Routine Manual Tasks): وهى مجموعة من الانشطة يصعب توصيفها بعلاقات أو قواعد منطقية ولكنها تتطلب امكانات عضلية وتقدير بالنظر.

هذا وقد اوضحت الدراسات التحليلية - فى هذا المجال - أن المهام التى تتطلب تفكير خبير ومهارات الاتصال المتشابه قد تزايدت فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) بالمقارنة بالمهارات والمهام التى تتطلب أعمال روتينية - فى عصر الثورة المعرفية - بالالفية الثالثة (انظر شكل (10)).

وقد نتج عن هذا التوجه انعكاسات على منظومة التعليم العالى تتلخص فى النقاط التالية. أولاً: ضرورة تعديل محتويات المقررات والبرامج التدريسية على مستوى المرحلة قبل الجامعية والمرحلة الجامعية لتأخذ فى اعتبارها هذا التوجه، حيث أن بعض المجالات التى كانت تقتصر على الطلاب المتميزين ، فقط يتعين التوسع فى تدريسها لشريحة أوسع من الطلاب. ثانياً: حدوث تغير فى المهارات والجدارات (Skills & Competencies) من حيث بناء قدرات البحث والتطوير فى شخصية الخريج بما يسمح له بالتفاعل مع التغيرات الدينامكية السريعة فى أسواق العمل، والمجتمعات المعرفية الحديثة والسياسات المتبعة.

شكل (10) التغيير في الطلب على المهارات والجدارات الوظيفية



المصدر: Autor, Levy and Murnane (2003)

وبناءً على ما سبق، فإنه يتعين على الدول أن تطور نظاماً مؤسسياً لبناء العلاقات التي تسمح بتنمية رأس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة ومفهوم التعلم المستمر. ويُعد من خصائص منظومة "التعلم مدى الحياة" أنها تسمح بأتساع العلاقة خارج حدود المنظومة التعليمية على النحو التالي:

- إنشاء إطار قومي - أو مشروع قومي - للتعلم مدى الحياة مع تحديد السبل المؤسسية التي تربط قطاع التعليم مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.
- تبنى وتطوير معايير وطنية وآليات لضمان الجودة والاعتماد بالتعاون مع أصحاب المصلحة - في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - خارج المنظومة التعليمية.
- تحسين مستويات التنسيق والاتساق بين الطرق المتعددة للتعلم واكتساب المعارف بالطرق غير الرسمية.
- تعميق الارتباط بين المؤسسات التعليمية وأسواق العمل من خلال المشاركة والتعاون البيئي، وتتبع المؤشرات الاقتصادية والتدريس والتعلم، بالتعاون مع أرباب الأعمال على المستويين الوطني والعالمي.
- بناء الإطار القانوني التنظيمي الذي ينظم العلاقة بين مقدمي الخدمات التعليمية بالقطاعات الخاص والعام.
- تنوع مصادر التمويل لدعم نظام للتعلم مدى الحياة أكثر تنظيماً وشمولاً.

ويلاحظ أن عدداً محدوداً من دول المنطقة العربية قد طور نظاماً للتعلم مدى الحياة. فنظم التعليم بالدول العربية توفر فرص محدودة للأفراد لاكتساب مهارات إضافية ومعارف جديدة بعد حصولهم على الشهادة الجامعية أو عند بدء نشاطهم العملي. وتفيد نشرات منظمة اليونسكو الى أن خمس دول فقط من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (نحو ١٦ دولة) قد أشارت الى أهمية التعلم مدى الحياة في أهدافهم واستراتيجياتهم التعليمية بالتقارير الوطنية.

ومن الملاحظ أيضاً التعرض لمفهوم "التعلم مدى الحياة" في غير مكانة. إذ أن العديد من الدول العربية تستخدم مصطلح "التعلم مدى الحياة" في اطار منظومة التعلم الرسمي وربطه أساساً بمحو الامية للكبار، وتدريب المدرسين أو التعليم من خلال تكنولوجيا التعلم الإلكتروني (E-Learning). إذ يُستخدم التعلم مدى الحياة في مصر - على سبيل المثال - للإشارة الى فرص المدرسين في الحصول على شهادات عملية

متخصصة تساعد في ترفيتهم الى مستوى مهني أعلى. و يُستخدم في الأردن، يستخدم تعبير التعلم مدى الحياة للإشارة الى تقديم برامج تطوير مهنية للعاملين في المدارس.

نخلص مما سبق، أن شيوع ظاهرة العولمة وتنامي اقتصاد المعرفة بالألفية الثالثة ، قد ساهم في اضافة بعد جديد على العملية التعليمية بصفقتها احدى القوى الفاعلة لإنتاج وتطوير المعارف، مما حث العديد من دول العالم على تبني مفهوم ونظم "التعلم مدى الحياة" لإعادة توجيه نظمهم التعليمية بهدف اكتساب مواطنيهم المهارات والجدارات والخبرة التي تسمح لهم بالمنافسة على المستوى العالمي.

وبرغم أن بعض الدول العربية قد بدأت في تبني هذا التوجه نحو تطبيق نظم التعلم مدى الحياة، فإنها مازالت بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية المرغوبة في مجال التعليم بقصد انتاج وتطوير المعرفة. ومن ثم يتعين على الدول العربية الأخرى أن تبدأ التطبيق للحاق بما حققته الدول الأخرى.

الخلاصة

في اطار سعيها لإصلاح منظومتها التعليمية كمورد رئيسى لقوة العمل المنتجة، وجهودها لعلاج اختلالات أسواق عملها وما تقدمه من فرص عمل لخريجها، يتعين على الدول العربية صياغة حزمة متكاملة من السياسات الرامية الى التفاعل مع نوعين من القضايا الهيكلية :-

أولاً: القضايا المرتبطة **بالمشكلات والأزمات** الراهنة مثل تنامي معدلات البطالة بين الشباب الأكثر تعليماً، وتراجع انتاجية العمل ورأس المال، وتدنى العائد الاقتصادى للتعليم، وزيادة حجم أسواق العمل غير الرسمية، وتراجع الاستثمارات الخاصة فى مجال خلق فرص عمل ملائمة لخريجي الجامعات، وازدواجية أسواق العمل وتجزئتها بفعل الاختلالات بين القطاع الحكومى والمؤسسات الخاصة والأهلية.

ثانياً: القضايا **الاستراتيجية ذات البعد المستقبلى** المتمثلة فى التوائم مع خصائص المناخ التعليمى الجديد وغير المسبوق بالألفية الثالثة، وضرورة تطوير التعليم العالى لتحقيق متطلبات التعليم المستمر مدى الحياة، وتحديث منظومة التعليم العربية لدعم التحول الى اقتصاد المعرفة واعداد الخريجين للتفاعل مع ديناميكية اسواق العمل الحديثة.

ومن الممكن رصد عدد من التوجهات والرؤى لمواجهة الازمات التى يعانى منها التعليم العالى وأسواق العمل العربية فى الوقت الراهن والمشكلات المتوقعة مستقبلاً على النحو التالى:

أولاً: فى مجال التعليم العالى

١- اعادة صياغة الخطط الاستراتيجية الجامعية للتفاعل مع المناخ التعليمى الجديد بالألفية الثالثة، وعلى وجه الخصوص تبنى سياسات لتدويل التعليم العالى، وتطوير نظم حديثة لضمان الجودة والاعتماد، وتنويع الاطر المؤسسية والبرامج الاكاديمية، وضمان الاستدامة المالية، والتوسع فى مناهج البحث والتطوير.

٢- مراجعة السياسات والبرامج الاكاديمية بمنظومة التعليم العربى بغية اكساب خريجها القدرات الحديثة للبحث والتطوير والابتكار والمهارات الاحترافية المطلوبة فى مجال العمل من ناحية، والمهارات الشخصية والاجتماعية – مثل مهارات اللغة والاتصال واتخاذ القرار والتفاعل مع الآخر – من ناحية أخرى. ويمثل هذا التوجه متطلب أساسى لتعظيم دور الجامعات فى بناء شخصية الخريج.

٣- توجه مؤسسات التعليم العالى لتقديم نوعين من الخدمات الاكاديمية تختص **النوعية الاولى** بإنتاج قاعدة عريضة من الموارد البشرية القادرة على التفاعل مع

المجتمع المعرفى بالألفية الثالثة، وتساهم النوعية الثانية فى ضمان استدامة المعرفة وتطورها وتحديثها مع الزمن من خلال آليات للتعلم مدى الحياة.

٤- تعظيم دور التعليم العالى فى دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفى من خلال توفير قوة عمل – على مستوى عال من التعلم والمهارة – قادرة على انتاج واستخدام المعرفة المتقدمة، والمساهمة فى تطوير شبكات البحث والابتكار وتطوير بنية معلوماتية ديناميكية حديثة لنشر وانتقال وتحديث المعلومات.

ثانياً: فى مجال أسواق العمل

١- اتباع سياسات من شأنها زيادة العائد الاقتصادى للتعليم والارتفاع بمعدلات انتاجية العمل بالاسواق العربية.

٢- زيادة استثمارات القطاع الخاص فى القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل بهدف زيادة عرض فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.

٣- التوجه الى تخفيض نصيب القطاع الاقتصادى غير الرسمى فى الناتج المحلى الاجمالى لتقليل الآثار السالبة على معدلات انتاجية العمل والعائد الاقتصادى المتوقع من التعليم العالى.

٤- اعادة النظر فى سياسات القطاع الحكومى ودوره فى استيعاب قوة العمل العربية من حيث معدلات الاجور ومستوى الانتاجية وازدواجية اسواق العمل وتجزئتها.

٥- توفير المؤشرات الاحصائية وقواعد المعلومات عن اسواق العمل والمهارات والجدارات التى تتطلبها بهدف السعى الى تقليل الاختلال بين عرض قوة العمل العربية والطلب عليها، ومن ثم تبنى سياسات تسمح بتقليل معدلات البطالة.

٦- اعادة هيكلة منظومة الاجور بأسواق العمل العربية لتعكس انتاجية العمل من ناحية، والعائد الاقتصادى للتعليم من ناحية أخرى. والسعى الى تقليل الازدواجية (Duality) بين أجور القطاعين الخاص والعام، مع ضمان حد أدنى من الشفافية فى قواعد وآليات التعيين ومنح الحوافز والفصل من العمل بهدف تقليل تجزئة (Segmentation) أسواق العمل.

٧- استحداث مؤسسات دراسية وبحثية تضم المختصين بقضايا التعليم وسياسات السكان (عرض قوة العمل)، والخبراء فى اقتصاديات أسواق العمل والتنمية (الطلب على قوة العمل) بغية وضع الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة لإعادة هيكلة التعليم العالى وأسواق العمل وتطوير معدلات أدائهما، فى ظل اطار تحليلي على درجة عالية من الاتساق والشمول.

References

1. Assaad, R. (2002) "The Transformation of the Egyptian Labor Market: 1988-98" In The Egyptian Labor Market in an Era of Reform; ed. R. Assaad, Cairo, American University in Cairo Press.
2. Autor, D.H, F. Levy and R.J. Murnane(2003) "The Skill content of Recent Technological Change: An Empirical exploitation" Quarterly Journal of Economics;118(4): 1279-1333.
3. Bashshur, M(2004) "Higher Education in the Arab States", UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States, Beirut, Lebanon.
4. Boarini, R and H. Strauss(2007) "The Private Internal Rates of Return to Higher Education": OECD Economics Department, Working paper No.591, Paris: OECD
5. Galal, A.(2002) "The Paradox of Education and Unemployment in Egypt. "The Egyptian Center for Economic Studies, March.
6. Gara Melo. A and T. Melonew(eds)(2011) "Financing Higher Education in the MENA Region French Agency for Development(AFD) and the World Bank, Marseille, France.
7. International Association of Universities (IAU)(2010) "Internationalization of Higher Education" , UNESCO Publishing, Paris, France..
8. International Association of Universities (IAU), (2002) "Globalization and the Market in Higher Education" UNESCO Publishing, Economica, Paris, France.
9. Keller, J. and M. K. Nabli (2002) "The Macroeconomics of Labor Market Outcomes in Mena over the 1990s: How Growth Has Failed to keep Pace with a Burgeoning Labor Market". Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies Working Paper series 71.
10. Kosarajo, S.and H. Zaafrane (2011) "Benchmarking Higher Education in MENA", The Marseille Center for Mediterranean Integration, Marseille.

11. UNESCO (2005) "Towards Knowledge Societies" UNESCO World Report, UNESCO World Report, UNESCO Publishing, Paris, France.
12. Wahba, J.(2000) "Formal Testing of Informalization of labor in Egypt: Has Informalization Increased in Egypt?" Conference Paper, International Center for Economic Growth, Egypt Policy initiative consortium Program.
13. World Bank(2009) "From Privilege to competition: Unlocking Private – led Growth in the Mena, World Bank Washington, D.C.
14. World Bank (2008) "The Road not Traveled-Education Reform in the Middle East and North Africa" MENA Development Report, World Bank Publications, Washington D.C., USA.
15. World Bank (2004) "Private Sector Brief: Mena Region", World Bank, Washington, D.C.
16. World Bank (2003) Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa : Towards a new Social Contract., MENA Development Report, Word Bank, Washington, D.C.